اشتراطات عوارض الجملة عند نحاة القرن الرابع الهجري

الباحثة : رقية محمد أمين كاظم

أ.د. فاخر هاشم الياسريّ

جامعة البصرة – كلية التربية للعلوم الإنسانية - قسم اللغة العربية

ملخص البحث:

إن هذه الدراسة الموسومة (اشتراطات عوارض الجملة عند نحاة القرن الرابع الهجري) تسعى إلى الوقوف على أبرز العوارض التي تطرأ على الجملة العربية كما رآها نحاة القرن الرابع الهجري، ومن هذه العوارض : التقديم والتأخير وقد تناوله البحث من جهتين : اشتراطات جواز واشتراطات وجوب . ومن العوارض أيضاً الحذف والتقدير. وقد تطرقنا في كل محور من محاور البحث إلى أمثلة توضح مطالبها لدى نحاة القرن الرابع الهجري.

الكلمات المفتاحية : الاشتراط النحوي ، نحاة القرن الرابع الهجري ، التقديم والتأخير ، الحذف ، التقدير .

Requirements of the Symptoms of the Sentence for the Grammarians of the AH 4th Century

Researcher: Ruqia Mohammed Amin Kaddhum
Prof. Dr. Fakher Hashim Al-Yaseri
Dept. of Arabic, College of Education for Human Sciences,
University of Basrah

Abstract:

This study entitled, Requirements of the Symptoms of the Sentence for the Grammarians of the AH 4th Century, seeks to find out the most prominent symptoms that occur to the Arabic sentence as seen by the Grammarians of the AH 4th Century, and among these symptoms: making the parts of speech in front or at the end. The researcher deals with it from tow different aspects: obligatory and optional stipulation sentences. Also among the symptoms are dealt with examples that clarify their demands for the Grammarians of the AH 4th Century.

Key words: grammatical stipulation, the Grammarians of the AH 4th Century, making the parts of speech in front or at the end, deletion, and supposition.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٦ – نيسان لسنة ٢٠٢١

مدخل :

سنتناول في هذه الدراسة الاشتراطات التي تعمل على ضبط العوارض التي تطرأ على الجملة العربية. فكما هو معروف أنّ الكلام يعبّر عن أغراض المتكلم وهدفه إيصال المقصد إلى المتلقي، وكل شخص له أسلوبه بالتعبير وإيصال المعلومة فاللغة لا تكون على صورة واحدة وقانون محدد وثابت لا تخرج عنه(١)، والجملة العربية ليست على نسق واحد ويستحيل أن تبقى الجملة على نسق واحد وضرب واحد من الترتيب لا تتخلف عنه، فهناك أحوال تعرض على الجملة فتغير من تركيبها أو نسق مكوناتها. ولا ريب في أن لهذا العدول عن أصل الجملة شروطاً تنظم الكلام وتحفظ بناءه من الخطأ واللبس، فغالباً ما يكون العدول من تركيب إلى آخر بشروط؛ لضمان سلامة الجملة وتركيبها وتنظيمها، لإيصال المعنى إلى المتلقي من دون إبهام. ومن هنا تتبين أهمية الاشتراطات، وأثرها في ضمان سلامة الجملة.

وينقسم هذا النوع من الاشتراطات التي تنظم عوارض الجملة وأحوالها التي ذكرها النحويون على عدة أقسام، كل قسم يعنى بتنظيم أحد أحوال الجملة، نحو: التقديم والتأخير والحذف والتقدير وغيرها، فلكل مبحث من هذه المباحث اشتراطاته التي تضبطه، وتنظمه. وسنأتي على بيانها.

أولاً: اشتراطات التقديم والتأخير:

يعدّ التقديم والتأخير من الأحوال التي تطرأ على الجملة فتغير من ترتيبها النمطي أو الأساس(٢) المعروف، الذي وضعه النحاة بوصفه الأصل الذي تقاس في ضوئه المتغيرات للجملة الاسمية والفعلية، وقد كُتِبت في التقديم والتأخير العديد من المؤلفات التي تناولت موقعية الكلمة ورتبتها في الجملة العربية وأسلوب تقديمها وتأخيرها (٣)، ولسنا بصدد الخوض في هذه المسألة، فما يهمنا في هذا البحث هو دراسة الشروط التي تقيّد عملية العدول بين مفردات الجملة، وأنواع هذه الشروط، فمسألة التبادل الموقعي بين العناصر اللغوية في الجملة لابدّ من تأمينها، حفاظاً على صحة القواعد وعموميتها وعدم تناقضها.

وقد حازت مسألة التقديم والتأخير على نصيبها من البحث والنظر. وقد اعتنى بها نحاة القرن الرابع، فقد جعل ابن السراج والسيرافي وابن جني مسألة التقديم والتأخير في باب مستقل (٤)، واستقلالية هذا الباب عندهم تدل على تطور منهج البحث النحوي، وعناية العلماء بأحكام أحوال الجملة بشكل عام، وأنّ الأمر لا يقتصر على بيان قواعد مفردات الجملة. وفي هذه الأبواب يذكرون الشروط العامة لمسألة التقديم والتأخير نحو قول ابن السراج : "الأشياء التي لا يجوز تقديمها ثلاثة عشر سنذكرها، وأما ما يجوز تقديمه فكل ما عمل فيه فعل متصرف أو كان خبرا لمبتدأ سوى ما استثنيناه،..." (٥). وبعد استقراء اشتراطات التقديم والتأخير عندهم وجدناها تنقسم على نوعين، هما:

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٦ – نيسان لسنة ٢٠٢١

أ- اشتراطات الجواز:

القاعدة العامة أو الأولية لتبادل المواقع بين العناصر اللغوية في الجملة هي الجواز، إذ يذكر ابن السراج في أصوله شرطاً عاماً لجواز التقديم والتأخير في الجملة الفعلية، وهو أن يكون المقدم معمولاً لفعلٍ متصرف [٦]، وشرط التقديم في الجملة الاسمية أن لا يوجد مانع من التقديم[٧] ، وما يؤكد أنّ هذه الشروط هي شروط عامة تقاس عليها الأبواب النحوية جميعها، قول أبي علي الفارسي: "ويجوز أيضاً: منطلقا كان زيد، وشاخصاً صار بكر لأن العامل متصرف وهكذا خبر ليس في قول المتقدمين من البصريين وهو عندي القياس..."[٨]، في النص يذكر الفارسي أنّ جواز التقديم شرطه أن يكون العامل متصرفاً وهذا هو القياس، وكذلك ما ذكره ابن جني في فصل التقديم والتأخير إذ قسمه على قسمين جعل الأول منه أمراً قياسياً، إذ يقول : "وذلك على ضربين: أحدهما ما يقبله القياس، والآخر ما يسهله الاضطرار" [٩] . إذن التقديم والتأخير في الجملة أمرٌ قياسيّ خاضع لشروط معينة، تقاس عليها كل مسألة تتعلق بالتبادل الموقعيّ بين مفردات الجملة. وقد حدد نحاة القرن الرابع شرطين أساسين، الأول خاص بالجملة الفعلية، والثاني خاص بالجملة الاسمية. وسنتناول فيما يأتي بعض الأمثلة من الجملتين الاسميّة والفعليّة حول جواز التقديم، ونقف عند كيفية تحقق الشرط فيها:

اشتراط جواز التقديم في الجملة الاسميّة:

إنَّ النّمط الأساس والمثاليّ الذي يمثل الأصل الحقيقي للجملة الاسمية في كلام العرب يتمثل بتقديم المبتدأ على الخبر، فالخبر وصف في المعنى للمبتدأ وحقه أن يؤخر كما تأخرت الصفة عن موصوفها [١٠]، ويعدّ المبتدأ محور الحديث، والعنصر المعلوم بين طرفي التواصل المتكلم والسامع، فلابدّ من تقدمه كي يتلوه المجهول المحكوم به عليه وهو الخبر[١١].ولكن لدواعٍ معنوية أو لفظية يحصل هناك تغيير بالمواقع بين ركني الجملة. وهذا الأمر أقرّه نحاة القرن الرابع. وقد أشرنا إلى أنّ ابن السراج ذكر الشرط في جواز مسألة التقديم والتأخير بين المبتدأ والخبر، وهو أن لا يوجد مانع يوجب تقديم أحدهما على الآخر[١٢]، فانتفاء المانع شرطٌ في جعل المسألة جوازيّة.

فيمكن تقديم الخبر في الجملة الاسمية، والزجاجي ينصّ على ذلك، بقوله: " واعلم أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه" [١٣]، وذكر أبو علي الفارسي في إيضاحه: "وقد يجوز أن تقدم خبر المبتدأ فتقول: منطلق زيد" [١٤]. وعند النظر في هذه النصوص نجد أنّ الحكم الأولي هو جواز تقديم الخبر على المبتدأ بشكل مطلق من دون قيد، ولكن عند تتبع مسائل الباب لديهم تظهر الاستثناءات التي تمنع القاعدة الأوليّة التي أشرنا إليها، وهذه الاستثناءات هي الموانع التي شكلت الشرط الذي أشار إليه ابن السراج، نحو: عدم جواز تقديم الخبر إذا كان فعلاً، وعدم جواز التقديم إذا دخلت بعض الحروف على المبتدأ كهمزة الاستفهام، ووجوب تقديم الخبر إذا كان من أسماء الاستفهام[١٥]، فهذه بعض الاستثناءات التي ذكرها ابن السراج، وإن لم يصرح بكونها شرطاً، ولكن يُفهم ويُستنبط من كلامه أن هذا هو شرط جواز التقديم والتأخير في الجملة الاسمية.

اشتراط تقديم خبر كان وأخواتها:

يقيس النحاة (كان وأخواتها) على الأفعال، فيجيزون التقديم والتأخير فيها بشرط التصرف، إذ يجوز تقديم خبر كان وأخواتها عليها؛ وذلك لأنّها أفعال متصرفة، ويجوز تقديم الخبر على الاسم، إذا لم يكن هناك مانع من التقديم، وهذا الشرط يعود إلى الجملة الاسمية؛ لأنّ أصل اسم كان وخبرها جملة اسمية، ولكن الخلاف وقع في (ليس)؛ لكونها فعلاً جامداً، فالزجاجي، وأبو سعيد السيرافي، وأبو علي الفارسي، وابن جني حملوها على أخواتها، وأجازوا تقديم خبرها عليها[١٦]، وابن السراج والرماني منعا التقديم؛ لأنّها فعل جامد، وسبب المنع كان لمخالفة (ليس) للاشتراط (شرط التصرف في الفعل) الذي يُمثل القاعدة التي تضبط موقع المفردات في الجملة [١٧] .

اشتراط جواز التقديم في الجملة الفعليّة:

الاشتراط في الجملة الفعلية واضح، إذ يُصرح به ابن السراج في بداية باب التقديم والتأخير[١٨]، فتصرف الفعل شرط في تقديم الوحدات اللغوية وتأخيرها داخل الجملة، نحو الحال والمفعول. باستثناء مسألة تقديم الفاعل، ويجمع جمهور البصريين، ومن ضمنهم نحاة القرن الرابع على عدم جواز تقديم الفاعل على فعله [١٩]؛ لأنه يؤدي إلى اللبس والخلط بين تركيب الجملتين الفعلية والاسمية، والكوفيون يجيزون الأمر، ولا يعنينا الخوض في تفاصيل المسألة لأنها بُحِثت في العديد من الكتب والدراسات النحوية [٢٠].

تقديم المفعول به:

من المعمولات التي تتقدم على فعلها، وحتى على الفاعل، المفعول به، إذ إن حقه التأخر عن الفعل والفاعل، ولكن لأغراض معنوية أو لفظية قد يُقدَّم. وهذا أمر جائز في العربية بشرط أن يكون فعله متصرفاً كما ذكرنا سابقاً. ذكر ابن السراج: "المفعول إذا كان الفعل متصرفا فيجوز تقديمه وتأخيره، تقول: ضربت زيداً، وزيداً ضربت، وأكلت خبزاً، وخبزاً أكلت، وضربت هند عمراً، وعمراً ضربت هند، وغلامك أخرج بكراً، وبكراً أخرج غلامك، وتقول: أشبع الرجلين الرغيفان، ويكفي الرجلين الدرهمان..." [٢١]، فالنص يصرح بجواز تقديم المفعول به على الفعل والفاعل ولكن بشرط أن يكون الفعل متصرفاً.

تقديم الحال:

الحال أيضاً من متعلقات الجملة الفعلية التي يحدث بينها وبين فعلها أو بينها وبين صاحبها تبادل موقعي، ومن الجدير بالإشارة أنّ هذه المسألة هي من المسائل الخلافيّة بين البصريين والكوفيين[٢٢]، وقد بحث أستاذنا الدكتور فاخر الياسريّ هذه المسألة بصورة مفصلة، وخرج بنتيجة أنّ الرأي البصري هو الذي شاع وانتشر في أذهان النحاة إذ اعتُمِد فيما بعد في المصنفات النحوية .[٢٣]

وجاء في (الأصول): "البصريون يجيزون تقديم الحال على الفاعل والمفعول والمكنى والظاهر إذا كان العامل فعلاً، يقولون: جاءني راكباً أخوك وراكباً جاءني أخوك وضربت زيداً راكباً وراكباً ضربت زيداً"[٢٤]. وهذا الرأي هو السائد لدى علماء القرن الرابع، إذ نلاحظ أن تقديم الحال (راكباً) إنما جاز لتحقق شرطه الذي ذكره ابن السراج فشرط تصرف الفعل شرط قياسي عندهم، ويقيسون عليه المعمولات كافة في الجملة [٢٥] . وهذا ما يصرح به ابن جني في (اللمع)، إذ يقسم عامل الحال على قسمين: متصرف وغير متصرف، ويذكر أنّه إذا كان متصرفاً فيجوز تقديم الحال عليه .[٢٦]

ب- اشتراطات الوجوب:

يمكن أن نصف هذا اللون من الاشتراطات بالاشتراطات الخاصة؛ لأنه متعلق ببعض الألفاظ والمفردات التي وجد النحويون أنها تأخذ موقعاً خاصاً في الكلام، وما يؤكد ذلك أنّ ابن السراج جمعها في ثلاثة عشر موضعاً [٢٧]، وذكر ابن جني بعضاً منها[٢٨].

وللوجوب اشتراط واحد يمكن أن نفهمه من نصوص نحاة القرن الرابع، فهم يشترطون في وجوب التقديم أو التأخير علة مانعة لفظية أو معنوية، ينعدم الجواز بانعدامها، وهذا الشرط يتحقق في مواضع محددة، ذكرها ابن السراج بقوله: "الأشياء التي لا يجوز تقديمها ثلاثة عشر سنذكرها،...، الصلة على الموصول والمضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى إلا ما جاء على شريطة التفسير والصفة وما اتصل بها على الموصوف وجميع توابع الاسم حكمها كحكم الصفة، والمضاف إليه وما اتصل به على المضاف، وما عمل فيه حرف أو اتصل به حرف زائد لا يقدم على الحرف وما شبه من هذه الحروف بالفعل فنصب ورفع فلا يقدم مرفوعه على منصوبه، والفاعل لا يقدم على الفعل والأفعال التي لا تتصرف لا يقدم عليها ما بعدها، والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين، والصفات التي لا تشبه أسماء الفاعلين لا يقدم عليها ما عملت فيه، والحروف التي لها صدر الكلام لا يقدم ما بعدها على ما قبلها، وما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدم المنصوب عليه، ولا يقدم التمييز [وما عمل فيه معنى الفعل]، وما بعد إلا، وحروف الاستثناء لا تعمل فيما قبلها ولا يقدم مرفوعه على منصوبه"[٢٩]، ويضع ابن جني في (الخصائص) قاعدة عامة لمنع تقديم المرفوعات وهي : " ليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه" [٣٠].

من خلال النصين السابقين نستطيع أن نستنتج بعض الموانع، وهي:

١- لا يتقدم مفسِر على مفسَر: نحو الصلة على الموصول لأنها تفسره، والصفة على الموصوف لأنها تبينه وتوضحه ...

٢- أن لا يكون من الألفاظ التي لها صدارة الكلام نحو أسماء الشرط والاستفهام.

٣- أن لا يكون العامل اسماً أو حرفاً، نحو: تقديم معمول اسم الفاعل، وتقديم المجرور على الجار.

٤- أنّ لا يتقدم مرفوع على رافعه، نحو تقديم الفاعل على الفعل.

٥- أن لا يتقدم جزء الشيء على جزئه، نحو المضاف والمضاف إليه.

٦- أن لا يتقدم المضمر على الظاهر، نحو الضمير على ما يعود عليه.

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٢ - المجلد ٤٦ - نيسان لسنة ٢٠٢١

هذه بعض الموانع التي ذكرها ابن السراج، ووجودها الموانع كوّن اشتراطاً، فالشرط الوجوبي مستنبط من واقع أحكام بعض الألفاظ اللغويّة، وبعض المتلازمات النحويّة، وظيفته تقنّين حركة العناصر اللغوية داخل الجملة، بما يتناسب مع القواعد والأحكام النحوية، فلا يحدث تناقض أو تقاطع بينها، إذ جعلوا حالات الوجوب والجواز بحسب الباب النحوي كالمبتدأ والخبر، ومن جانب آخر بحسب الأساليب التركيبية كالاستفهام والشرط الذي حكموا له بالصدارة في الكلام بغض النظر عن الباب الذي ينتمي إليه[٣١]، فالاشتراط ضبط هذه الحركة الانتقالية بين العناصر بما يضمن سلامة التركيب اللغوي.

ونخلص إلى أنّ مسألة التقديم والتأخير لها ظواهر متعددة؛ لذا نجد أن اشتراطات التقديم والتأخير كانت عقلية عامة لها مصاديق متعددة تُلائم طبيعة الباب أو الأسلوب الذي ينتمي إليه العنصر اللغوي، ولا ريب في أنّ هذه التعددية واختلاف طبيعة التقديم أو التأخير من باب إلى آخر تزيد من الصعوبة والتعقيد على المتلقي، على الرغم من أن وظيفة الاشتراط في التقديم والتأخير تنظيم الجملة وضبطها وترتيبها.

ثانياً: اشتراطات الحذف والتقدير

أ- اشتراطات الحذف

إنّ الأصل في الكلام هو الذكر لبيان المعنى وحصول الفائدة، ولكن في بعض الأحيان يُفهم المعنى من دون ذكر اللفظ وذلك لمجيء قرينة لفظية أو حالية تحل محل اللفظ، وتعطي فائدته في إبلاغ المقصود، فيجوز عندها حذف بعض أجزاء الجملة[٣٢]. وظاهرة الحذف من العوارض التي تعرض للجملة فلابدّ من شروط تحكم هذه الظاهرة وتقننها، كي لا يكون الامر عشوائياً من دون قيود أو ضوابط تضبط هذه العملية.

والحذف بوصفه ظاهرة نحويّة، هو: " إسقاط لصيغ داخل النص التركيبي في بعض المواقف اللغوية، وهذه الصيغ يفترض وجودها نحوياً لسلامة التركيب وتطبيقاً للقواعد، ثم هي موجودة أو يمكن أن توجد في مواقف لغوية مختلفة"[٣٣].

وضع النحاة شروطاً للحذف وقد جعلها ابن هشام ثمانية شروط [٣٤]، أما علماء القرن الرابع فنجد فيهم ابن السراج الذي جعل باباً للحذف تحت عنوان (ذكر ما يعرض من الإضمار والإظهار) [٣٥]، وكتب ابن جني في (الخصائص) حول الحذف في باب شجاعة العربية [٣٦]. إن الاشتراط عند نحاة القرن الرابع يختلف عما تناوله المتأخرون عنهم، إذ إنهم يركزون على شرط واحد ألا وهو الدليل، فلابدّ من دليل يدل على الكلمة المحذوفة من دون الخوض في تفصيلات وتقسيمات كالتي ذكرها ابن هشام، وقد عدّها بعض الدارسين محل نظر ونقاش وغير مسلّم بها [٣٧]. وهذا ما نستشفه من خلال نصوصهم، إذ يقول ابن السراج : "واعلم: أن جميع ما يحذف، فإنهم لا يحذفون شيئاً إلا وفيما أبقوا دليل على ما ألقوا" [٣٨]، ويتضح من النص بيان شرط الدليل على الحذف. وهذا الأمر يشمل جميع أنواع الحذف، فهو يؤكد أن العرب لا تلقي شيئاً من الجملة إلا وهناك دليل يدل عليه، وما وضعوا هذا الشرط إلا لإتمام الفائدة في إيصال المعنى

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ - المجلد ٤٦ - نيسان لسنة ٢٠٢١

للمخاطَب، فابن جني يجعل الحذف من دون دليل ضرب من الغيب، إذ يذكر في (الخصائص): "قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلّا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"[٣٩].

ولا تعنينا تفاصيل الحذف لأنها مبسوطة في العديد من الكتب النحوية، فهناك العديد من الباحثين الذين تناولوا هذه الظاهرة بالتفصيل [٤٠]، ما يهمنا هو جانب الاشتراط في الحذف لضبط الجملة العربية وضمان سلامتها من اللبس والخطأ، وكيف تعامل نحاة القرن الرابع مع شرط هذه الظاهرة النحوية.

إنّ الاشتراط الذي يؤكّده النحاة لصحة الحذف وتحققه هو الدليل الحاليّ أو المقالي، أو غير الصناعي، على حد تعبير ابن هشام [٤١]، أي عندما يكون الموقف الحسيّ والخارجيّ هو البديل عن النطق باللفظ والنائب عنه، كأن يكون موقفاً منظوراً أو مسموعاً، أو أن يكون الصوت والنبر والأداء الصوتي للمتكلم هو القرينة الحالية التي تسوغ الحذف، أو قد يكون المفهوم العرفي أو الشرعي دليلاً على اللفظ المحذوف، وأياً كان نوع الدليل فلابدّ من توافره في الموقف اللغويّ؛ لأنه شرط يلزم من وجوده وجود الحذف ومن عدمه انتفاؤه. وهذا ما سيتبين لنا في الأمثلة الواردة عنهم في حذف بعض تراكيب الجملة.

-حذف المبتدأ:

يمثل حذف المبتدأ أحد أهم مصاديق ظاهرة الحذف التي اقترن تحققها بشرط وجود قرينة مقامية عند نحاة القرن الرابع ، وهو ما نلحظه في مؤلفاتهم ، ومن ذلك ما مثّل به ابن السراج .إذ يرى جواز "حذف المبتدأ وإضماره إذا تقدم من ذكره ما يعلمه السامع"[٤٢] ، ويمثل لذلك بقوله " أن ترى جماعة يتوقعون الهلال فيقول القائل: الهلال والله، أي: هذا الهلال فيحذف هذا، وكذلك لو كنت منتظراً رجلاً فقيل: عمرو، جاز على ما وصفت لك"[٤٣]. فالاستغناء عن ذكر المبتدأ ممكن اذا تقدم بحسب تعبير ابن السراج ما يدل عليه، ويعلم السامع به . ومن الامثلة أيضاً ما ذكر السيرافي ، إذ قال: "وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص، فقلت: عبد الله وربي، كأنك قلت: ذاك عبد الله، وهذا عبد الله، أو سمعت صوتاً فعرفت صاحب الصوت، فصار آية لك على معرفته، فقلت زيد وربي، أو مسست جسداً، أو شممت ريحاً فقلت زيد أو المسك، أو ذقت طعاماً فقلت العسل، ولو حدثت عن شمائل رجل فصار آية لك على معرفته لقلت عبد الله..."[٤٤] . فالسيرافي يقرن حذف المبتدأ بوجود ما يدل عليه من رؤية أو سماع أو شم أو مس أو معرفة سابقة. وهذا هو الدليل الحالي الذي يمثل شرط جواز حذف المبتدأ الذي لا يتحقق إلا بتحققه.

أما إذا تعذر تحقق الشرط، وامتنع لسبب ما، فيكون الحذف حينئذ رجماً بالغيب كما قال ابن جني "وإذا لم يقم عليه دليل بطل إضماره لما في ذلك من تكليف علم الغيب"[٤٥]. وهذا يعني أن حذف المبتدأ عندهم مشروط بتوفر قرينة حالية تدل عليه، إذا فُقِدت تعذر معها حذف المبتدأ.

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٢ – المجلد ٤٦ – نيسان لسنة ٢٠٢١

- **حذف الحال:**

حذف الحال من مظاهر الحذف غير المستساغة لدى النحاة، إذ إن الحال من عناصر الجملة التي يؤتى بها لتبيين هيأة صاحبها ، فمن غير المعقول أن تُحذف من الجملة، لأن هذا يتعارض ومؤدى وظيفتها النحوية وخاصة إذا كان الكلام متوقفاً عليها معنوياً [٤٦]، فالحال إذا كان الكلام متوقفاً عليها، فمن غير المستحسن حذفها، ولذلك عدّ ابن جني حذف الحال غير سائغ أو مستحسن، إذ قال: "حذف الحال لا يحسن، وذلك أن الغرض فيها إنما هو توكيد الخبر بها، وما طريقه طريق التوكيد غير لائق به الحذف؛ لأنه ضد الغرض ونقيضه" [٤٧]، ولكن عندما يتحقق الشرط ويكون هناك دليلاً يدل على الحال، جاز حذفها نحو قوله تعالى {فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ} [البقرة: ١٨٥] ، فالدليل الثابت عن طريق السنة والإجماع أن الصيام واجب على من شهد الشهر بالغاً صحيحاً، فلتحقق الشرط بوجود الدليل الشرعيّ جاز حصول الحذف [٤٨]. فالقرينة في هذا المثال شرعيّة متعارف عليها في الفقه، قامت مقام ذكر الحال في الجملة. وهي أن الذي يجب عليه الصوم يجب أن يكون بالغاً صحيحاً بحسب الأحكام الفقهية.

وعلى الرغم من عدم استساغة النحاة لحذف الحال جاءت بعض التراكيب اللغوية الفصيحة بحذفها، مع مراعاة وجود الدليل. وهذا هو رأي أستاذنا الدكتور فاخر الياسريّ في مسألة حذف الحال، إذ يرى: "أن الحذف في جميع نواحيه هذه واقع حاصل، لا ممتنع، عند التماس الدليل المقالي أو تعيين القرينة الحالية" [٤٩]

حذف الصفة:

الصفة من التوابع التي تحذف إذا دل الحال عليها، والحال قد يُستدل به عن طريق نغمة صوت وكلام المتحدث، فقد يفخِّم أو يطوّل أو يرقّق، فالحال هنا هو نغمة صوت المتكلم والتأثيرات الصوتية هي التي تدل على الصفة المحذوفة وهذا ما ذكره ابن جني إذ قال: "وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها. وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سير عليه ليل، وهم يريدون: ليل طويل. وكأنَّ هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دلَّ من الحال على موضعها، وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك. وأنت تحسّ هذا من نفسك إذا تأمَّلته، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه، فتقول: كان والله رجلًا، فنزيد في قوة اللفظ ب"الله" هذه الكلمة، وتتمكَّن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها، أي: رجلًا فاضلًا أو شجاعًا أو كريمًا أو نحو ذلك. وكذلك تقول: سألناه فوجدناه إنسانًا، وتُمكّن الصوت بإنسان وتُفخَّمه، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: إنسانًا سمحًا أو جوادًا أو نحو ذلك. وكذلك إن ذممته ووصفته بالضيق قلت: سألناه وكان إنسانًا! وتزوي وجهك وتقطبه، فيغني ذلك عن قولك: إنسانًا لئيمًا أو لحزرًا أو مبخلًا أو نحو ذلك" . [٥٠]

هذا النص يوضح الدليل بصورة مفصلة نبرة المتحدث وحركاته وأثرها في التعويض عن الألفاظ، فهذا دليل يغنينا عن ذكر الصفة التي نريد قولها، وأما إذا لم يكن هناك دليل من أي نوعٍ كان، ولم يفهم السامع الصفة التي تود أن تقولها عندها فلا يجوز الحذف ولا يصح، لأن ذلك سيؤول بالكلام الى التكلف، وسيكون لغواً لا فائدة منه، وهذا عكس هدف اللغة وهو إيصال المعنى وتبيينه[٥١].

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٢ – المجلد ٤٦ – نيسان لسنة ٢٠٢١

حذف أداة النداء:

النداء من أساليب الطلب المعروفة في العربية، وجملته لها تركيب خاص أساسه حرف النداء، فهو العنصر المميز لهذا الأسلوب عن غيره من الأساليب الأخرى، ولكن مع ذلك يحذف حرف النداء على الرّغم من أهميته؛ وذلك لتحقق الشرط، وهو الدليل المقامي أو الحالي، فالمنادى إذا كان معروفاً –أي يجب أن يكون المنادى معرفة– قريباً مقبلاً عليك تستطيع أن تستغني عن تنبيهه بأداة النداء، وهذا ما نصّ عليه ابن السراج بعد أن يذكر أدوات النداء ويعدها خمساً، وهي: "يا، وأيا، وهيا، وأي، وبالألف" [٥٢]، يقول: "ويجوز أن تستعمل هذه الخمسة إذا كان صاحبك قريبا مقبلا عليك توكيدا وإن شئت حذفتهن كلهن استغناء إلا في المبهم والنكرة فلا يحسن"[٥٣] ، فشرط القرينة الحالية بيّن إذ إن الحال والمقام يوضح أن المتحدث في مقام النداء فلا يستوجب ذكر الحرف. وهذا من أمثلة الحذف التي يذكرها النحاة التي يظهر فيها شرط الدليل، لوضوح الموقف اللغويّ، فـــ"البيان الذي فيه بكونه علماً، مع الإقبال عليه قد يستغنى به عن حرف النداء"[٥٤]. نحو: قوله تعالى: {يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا} [يوسف: ٢٩]، في الآية الكريمة (يوسف) منادى حُذِف منه حرف النداء لقربه، وإقبال المتكلم عليه، وتوجهه بالحديث إلى يوسف[٥٥]. وكذلك قول العرب: (حار بن كعب)، أي يا حار بن كعب [٥٦].

ومن الأمثلة التي عُرِضت تبيّن لنا، دور الاشتراط في تصحيح ظاهرة الحذف، وكيف أن النحاة يركزون على مسألة تحقق الشرط بوجود الدليل الحالي أو المقالي، فالشرط وتحققه هو الفيصل في مسألة حدوث هذا العارض التركيبي في الجملة من عدمه، فلا يمكن ترك عارض من عوارض الجملة من دون شرط يضبط عملية التغيير التركيبية في عناصرها. ومنها يتضح أهمية الاشتراط ووظيفته في مسألة ضبط حدود التغيير في التراكيب اللغوية.

ب ــ اشتراطات التقدير:

يُعد التقدير نوعاً من أنواع الحذف، إذ إننا ننظر إلى المُقدّر بوصفه محذوفاً في الجملة يمكن تقديره بدليل، إلا أن نوع الدليل في التقدير يختلف عن الحذف ، فالتقدير : افتراض تراكيب لغوية لا وجود فعلياً لها، ولكن يلجأ النحوي إلى افتراضها للالتزام بالقواعد النحوية، فهو يقدر مفردات أو تراكيب لا وجود لها [٥٧] . وهذا النوع من الحذف نصّ عليه السيرافي في حديثه عن الحروف التي تحذف، فمنها "ما يحذف وهو مقدّر منوي لصحّة معنى الكلام، ومنها ما يكون زائدا لضرب من التأكيد، والكلام لا يحوج إليه، فإذا حذف لم يقدّر" [٥٨] ومن ثم يتبين لنا أن هناك نوعاً من الحذف وهو الذي يقدرون له محذوفاً، لصحة القاعدة فحسب، فالفرق بين الحذف والتقدير، أنه في الحذف عند تقدير العنصر اللغوي المحذوف ممكن أن يوجد في موقف لغوي آخر، أما التقدير فهو يفترض تراكيب أو مفردات ويقدرها لا يمكن أن توجد في الجملة [٥٩]. هذا بشكل عام.

أما ما يخص موضوع البحث وعلّة فصل التقدير عن الحذف وعدم تناولهما بوصفهما ظاهرة لغوية واحدة؛ وذلك لاختلافهما في نوع الشرط، فقد تقدم في الحذف أن الشرط يجب أن يكون دليلاً حالياً أو مقامياً،

أما في التقدير فشرطه وجود دليل صناعي يختص بالنحاة [٦٠]، أي أن التقدير يكون لتصح القاعدة النحوية وتطّرد، فالدليل على هذا التقدير هو دليل مصنوع موضوع من النحويين لضمان سلامة قواعدهم واطّرادها، وعدم تعارضها. وهذا ما سيتبين لنا من نصوصهم.

- تقدير الخبر:

الخبر من الموضوعات النحوية التي قدرها النحويون محذوفة في مواضع متعددة، وقد اشترطوا، لإمكان حذفه ومجيئه مقدرا، شروطاً بحسب كل موضع من تلك المواضع.

ومن أمثلة ذلك إذا كان الخبر شبه جملة، ما ذكره ابن السراج في معرض حديثه عن أنواع الخبر، النوع الثاني، فقال: "وضرب يحذف منه الخبر، ويقوم مقامه ظرف له"([٦١]) ، سواء أكان ظرف مكان أم ظرف زمان، نحو: (زيد خلفك)، و(القتال يوم الجمعة)، فيقدرهما بـــ(زيد مستقر خلفك) و(القتال مستقر يوم الجمعة) ([٦٢]) ، وهو يشترط تقدير الخبر مستقر لصحة الكلام ، وعدم استحالته إذ يقول : "فتحذف الخبر وتقيم الظرف مقام المحذوف، فإن لم ترد هذا المعنى. فالكلام محال"[٦٣]. ويعلل الاستحالة أنَّ شبه الجملة ليست كلاماً يصح السكوت عليه ولا يتعلق بشيء من زيد؛ لأنها موضع الخبر.[٦٤]

وشرط التقدير لصحة الكلام ذكره ابن جني في لُمَعهِ إذ قال: "إن كان المبتدأ حدثا جاز وقوع كل واحد من الظرفين خبراً عنه تقول قيامك خلف زيد وقعودك يوم الجمعة والتقدير قيامك كائن خلف زيد وقعودك كائن يوم الجمعة فحُذف اسما الفاعلين وأُقيم الظرفان مقامهما" .[٦٥]

وممّا تقدّم نصلُ إلى أنَّ تقدير الخبر حصل لوجود الدليل الصناعيّ الذي نتوصل إليه على وفق قاعدة أخرى، أو لمسألة عقلية لا علاقة لها بالموقف اللغوي وألفاظه، التي تتولد نتيجة الحال والبيئة (وهذا هو شرط التقدير). فابن السراج يقول أنّ (خلفك) أو (في الدار) ليس من (زيد) في شيء، وإنّما هو موضع الخبر، فلابدّ من تقدير خبر محذوف تقديره (كائن أو مستقر) بوصفها من صفات زيد، وله علاقة بزيد وفيه ضمير، أما الظرف فلا يكون صفة لزيد ولا يحتمل ضميراً يعود عليه ، وهذا التقدير ومسألة اللابدّية فيها تعقيد وتكلف للغة؛ لأن غاية المتكلم هو إيصال مبتغاه إلى السامع سواء أكان المعنى في نفس المتكلم ويود إظهاره ، أم استفهام لدى المتلقي ويبحث عن إجابة لتساؤله، فـــ(زيد في الدار) تتناسب مع الموقف اللغوي وحاجة المتلقي إلى هذه المعلومة، إذ قد يكون الشخص منشغلاً في البحث عن مكان زيد، فالمقام يفرض على المتكلم أن يخبر عن مكان زيد بظرف أو جار ومجرور، ولا حاجة إلى تقدير لفظ ليكون هو الخبر نيابة عن زيد وأعُدُّهُ هو الخبر المحذوف وشبه الجملة متعلقة به، فهذا ضرب من التكلف وتحميل الكلام أكثر مما فيه، وهذا بدوره يؤدي إلى تعقيد النحو واستغلاق فهمه بسبب صعوبة هذه التقديرات، فمسألة تقدير ألفاظ لا وجود لها فقط لتتناسب مع القاعدة اللغوية أو العقلية لا تتسنى لأي شخص؛ ولذلك جعل ابن هشام هذا الدليل خاصاً بالنحاة.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٦ – نيسان لسنة ٢٠٢١

والذي يزيد المسألة تعقيداً هو قضية (المحال) التي يذكرها ابن السراج، فالمحال مفهوم عقلي منطقي لا يمكن تطبيقه على اللغة، فالجملة عندما تكون واضحة وتامة المعنى ما الضير في عدم تقدير الخبر المحذوف؟! فمبدأ الاستحالة والصرامة في التعامل مع النصوص يتنافى مع روح اللغة ومرونتها وقدرتها على التعبير بأقل الألفاظ، واختزال الكلمات.

في هذا المثال يوجد لدينا تقدير افترضه النحاة وليس حقيقياً، والدليل على وجود المحذوف هو الشرط الذي على أساسه عُدّ هناك حذف في الجملة، وهو دليل صناعي نابع من طبيعة القواعد اللغوية وعدم الخروج عن نطاقها. ولكن على أي حالٍ يعدّ دليلاً وهو المسوغ لصحة التقدير، إذ لولا وجود الشرط لقالوا إنه كلام شاذ لا يقاس عليه.

ومن الأمثلة الأخرى تقدير الخبر للاسم المرفوع الذي بعده فاء، اشترط النحاة تقدير خبر محذوف في حال مجيء الفاء بعد اسم مرفوع؛ لأنهم لا يجوّزن دخولها مع الاسم المرفوع، قال الرماني: "ولا يجوز إدخال الفاء مع رفع الاسم ؛ لأنه يصير بمنزلة (زيد فقائم). ويجوز إدخالها مع نصب الاسم في قولك : (زيداً فاضربه)، لأنه بمنزلة (ائت زيداً فاضربه) ،...، ولا يجوز زيد فاضربه على أن (زيداً) مبتدأ، وقولك: (فاضربه) خبر، لما بينا من أنه بمنزلة (زيد فقائم)"[٦٦]، وإنما يجوز دخولها مع نصب الاسم على تقدير فعل محذوف نصب الاسم والفعل، وما بعد الفاء يكون جواباً للفعل المحذوف، ولذلك عندما يكون الاسم مرفوعاً يقدرون خبرا محذوفا نحو قوله تعالى :{ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ } (سورة النور ٢)، وقوله تعالى: {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا} (سورة المائدة ٣٨) ، إذ قال الرماني" هذا رُفِع على حذف الخبر، لا على أن الأمر في موضع الخبر لما ذكرنا من أن الاختيار الحمل على الفعل. وتقديره: (فيما يتلى عليكم الزانية والزاني)، أو (فيما فرض عليكم)، أو (فيما كُتب عليكم). وكذلك كلّ ما جاء من هذا النحو..." [٦٧].

وهذا التقدير أيضاً ذكره السيرافي في شرح الكتاب "قال: وأما قوله تعالى: {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا} {الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ واحِدٍ مِنْهُما}. فهذا عند سيبويه مبنّي على ما قبله، كأنه قال: ومما نقص عليكم السارق والسارقة، والزانية والزاني، فقد تم الكلام، ثم قال: فاجلدوا، فجعل الفاء جوابا للجملة"[٦٨]. السيرافي ينقل رأي سيبويه ويوافقه على تقدير (خبر) لإتمام المعنى[٦٩].

والزجاج يورد في إعراب هاتين الآيتين توجيه سيبويه في تقدير خبر محذوف ورفعهما على الابتداء[٧٠]، أما أبو جعفر النحاس يجعل (فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُما)، و(فَاجْلِدُوا كُلَّ واحِدٍ مِنْهُما) هما الخبر، ولا يقدّر خبراً محذوفاً، ويذكر بعدها رأي سيبويه[٧١].

التقدير في هذا المثال كان بسبب عدم وجود اسم مرفوع يؤدي فائدة وحده، فكان لابدّ من تقدير اسم مرفوع آخر لإتمام الفائدة، وهذا هو الدليل الذي سوّغ تقدير الاسم (أي مصداق تحقق الاشتراط).

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٢ – المجلد ٤٦ – نيسان لسنة ٢٠٢١

تقدير الفعل (أنادي) في جملة النداء:

قدّر النحاة فعلاً محذوفاً في أسلوب النداء ويعدّونه هو الناصب للاسم المنادى ويجعلون هذا التقدير شرطاً في صحة الكلام، وقبوله، إذ إن "حق كل منادى النصب. من قبل أن قولك: يا فلان ينوب عن قولك: أنادي فلانا؛ لأن قولك: "يا" هو العمل بعينه وأنّه فارق سائر الكلام. لأن الكلام لفظ يغني عن العمل، وهذا العمل فيه هو اللفظ. فإن قلت: ناديت زيداً بعد قولك: يا زيد وهو مثل قولك: ضربت زيدا، بعد علمك ذلك به"[٧٢]، وهذا ما ذكره السيرافي قائلاً: "المنصوب من المنادى، يقدّر نصبه بفعل ينوب عنه حرف النداء، وهو: يا، كأنه قال: أدعو عبد الله، وأنادي عبد الله، وأريد عبد الله..."[٧٣]، وهذا ما ذهب إليه أبو علي الفارسي [٧٤]، وابن جني في (اللمع) [٧٥]، وقد خالف رأيه في (الخصائص) ولم يقدر فعلاً، وإنما جعل (يا) هي العاملة "وذلك "أن يا" نفسها هي العامل الواقع على زيد، وحالها في ذلك حال "أدعو" و"أنادي" في كون كل واحد منهما هو العامل في المفعول"[٧٦]، ويذكر بعدها خصائص (يا) فيقول " لما قويت "يا " في نفسها وأوغلت في شبه الفعل تولت بنفسها العمل"[٧٧]، فعلى رأي ابن جني في (الخصائص) لا تقدير في جملة النداء، أما في اللمع فعنده (يا) نابت مناب الفعل.

أما الرماني في شرح الكتاب فيذكر خلافاً بين تقدير الفعل عند سيبويه وعند ابن السراج، وسأنقل النص حتى أبين مسألة التقدير والتكلف الذي يحصل فيه فقط لضمان سلامة القواعد، فقد جاء في شرح الكتاب للرماني: "تقول يا (عبد الله) فهذا ينتصب بفعل محذوف، واختلفوا في تقديره، فقدره سيبويه على (يا أريد عبد الله)؛ لأنه إذا قال : (يا عبد الله) فقد دل على أنه يريد عبد الله. وخالف ابن السراج؛ لأن هذا التقدير يوجب أن النداء خبر، إذ (أريد عبد الله) خبر، وليس الأمر كذلك بإجماع أن النداء ليس بخبر فعدل عن هذا التقدير لهذه العلة فقلنا له: فما تقدير العامل فيه؟ فقال كلاماً يدل على ما اشرحه، وهو أن المصدر أصل للأفعال يؤخذ منه فعل على جهة الخبر وفعل ليس بخبر كفعل الأمر؛ فكذلك يمكن أن يؤخذ منه فعل ليس بخبر يدل على النداء وذلك أن الإرادة يؤخذ منها (أراد) وهو خبر، ويؤخذ منها فعل ليس بخبر يدل على النداء ويكون على بعض أبنية الأفعال كأنه في التمثيل، وإن لم يتكلم به، على هذا المعنى (يا راد عبد الله) فيكون (راد) يدل على النداء كما يدل (أرد) على الأمر وإن لم يستعمل ذلك الفعل على هذا المعنى ولكنه مدلول عليه" .[٧٨]

من خلال هذا النصّ نستدلّ على أنّ هذا التقدير لا يتواءَم والواقع اللّغويّ، وعلى التكلّف من أجل سلامة القاعدة النحوية على حساب الذوق اللغوي الذي ينوء بحمل مثل هذا التقديرات لأنهم يشترطون تقدير فعل محذوف لا وجود له في ظاهر الكلام، ولكنهم يعدّونه من ضروريات النداء ونصبه، فتارة يقدرون فعلاً ناصباً ويقعون في محذور آخر يتضارب مع قواعد الخبر والإنشاء، فيلجأون إلى تقدير فعل يدل على النداء وليس بخبر غير مستعمل في اللغة برمتها ويقيسونه على فعل الأمر، يقولون إنّهُ سقط للاستغناء بـــ(يا) عنه ولأن اللغة لم تحتج إلى فعل آخر مثل هذا الفعل في غير باب النداء خرج هذا الفعل من الكلام بأسره[٧٩]، وهذا التقدير غاية في التكلف والتعقيد ومصداق الصناعة النحوية التي تبتعد باللغة عن روحها وسلاستها وانسيابيتها في التعبير.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٦ – نيسان لسنة ٢٠٢١

– تقدير فعل القسم.

يقدر الرماني فعلاً للقسم ويوجب حذفه وعدم إضماره "الذي يجوز في الأفعال في القسم إجراؤها على الحذف، ولا يجوز إظهار الفعل مع ذكر المقسم به، لئلا يوهم في (أفعل) معنى العدة، وفي (فعلت) معنى: ما كان وقع منك، وليس الأمر على ذلك، وإنما هو منعقد بمعنى القسم انعقادًا لازمًا، فتقدير (بالله لأفعلن): أحلف بالله لأفعلن فالباء في موضع نصب بـــ: أحلف، إلا أن الفعل محذوف لا يجوز إظهاره، لما بينا"[٨٠]، يوجب الرماني حذف الفعل وتقديره لئلا تتحول الجملة من الإنشاء إلى الخبر، فحذفه يبعد اللبس [٨١] . فهذا هو الدليل الصناعي الذي اعتمده للتقدير.

اما ابن السراج والسيرافي، فيقدران أيضاً فعلاً محذوفاً، ولكنهما لا يوجبان حذفه، أي أنهما يذكران التقدير ويجيزان ذكر الفعل، "يعني أنك إذا قلت: والله لأفعلن وبالله لأفعلن، فقد أضمرت: أحلف وأقسم، وما أشبهه، مما لا يتعدى إلا بحرف والقسم في الكلام إنما تجيء به للتوكيد وهو وحده لا معنى له، لو قلت: والله وسكت أو بالله ووقفت لم يكن لذلك معنى حتى تقسم على أمر من الأمور، وكذا إن أظهرت الفعل وأنت تريد القسم فقلت: أشهد بالله وأقسم بالله، فلفظه لفظ الخبر إلا أنه مضمر بما يؤكده..."[٨٢]، والسيرافي يذكر أن حرف القسم والاسم من صلة الفعل المحذوف، من دون تفصيل بالوجوب أو الجواز [٨٣].

أما أبو علي الفارسي، وابن جني فقد جعلا حذف الفعل من باب الدليل المقالي تخفيفاً أو للعلم به[٨٤].

مما تقدم نخلص إلى أن الرماني كان له رأي خاص ومتفرد في مسألة وجوب حذف فعل القسم لسلامة التركيب الإنشائي وعدم تحوله إلى الخبرية، وهو مخالف لرأي معاصريه. ورأي الجمهور عموماً[٨٥].

وهناك الكثير من المسائل التي يلجأ فيها النحاة إلى التقدير للتخلص من عدم استقامة القاعدة، نحو: الاشتغال ونصب الاسم الأول إذ يقدرون فعلا محذوفاً لا يُذكر وإنما يفسره الفعل المذكور[٨٦]، وغيرها من المسائل. فأمثلة الحذف والتقدير[٨٧] مبثوثة في تضاعيف الأبواب النحوية، ولا يتسع المجال لذكرها.

وعليه فإنَّ الاشتراط الذي وضعه النحاة للتقدير كان للمحافظة على سلامة صورة التركيب الذي افترضوه للجملة من ناحية البناء أو من ناحية الإعراب، فنراهم يقدرون اسماً تارة، وفعلاً تارة أخرى، فقط ليحافظوا على بناء الجملة الاسمية أو الفعلية، وليتخلصوا من بعض الإشكالات الإعرابية مثل: ما رافع الاسم أو ما ناصبه، وهذه التقديرات كلها كان لابدّ لها من وجود دليل من الصناعة النحوية يسوغ لهم هذه التقديرات، ولذلك نجد أن هناك اختلافاً بينهم في تقدير المحذوف؛ لأن الدليل نابع من نظرتهم وقواعدهم التي وضعوها للغة، وليس من طبيعة اللغة نفسها.

الهوامش :

[١] ينظر: اللغة : ج.فندريس: ١٨٧.

[٢] ينظر: الأصول في النحو ، لابن السراج: (٦٤/١).

[٣] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ،د. تمام حسان: ٢٠٧، في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق: د. خليل احمد عمايرة: (٨٨-٩٦)، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: د. فاضل مصطفى السّاقي: ١٨٦، الموقعيّة في النحو العربيّ دراسة سياقية: د.حسين رفعت حسين: (٨٩-١٤٧)، ظاهرة التقديم والتأخير في اللغة العربية : فضل الله النور علي: بحث منشور في جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا – مجلة العلوم والتقانة ، مج١٢ (٢) ، ٢٠١١م.

[٤] ينظر: الأصول في النحو : (٢٢٢/٢)، الخصائص، لابن جني : (٣٨٤/٢).

[٥] الأصول في النحو: (٢/ ٢٢٢).

[٦] ينظر: المصدر نفسه: (٢٢٢/٢)

[٧] ينظر: المصدر نفسه.

[٨] الإيضاح العضدي: ١٠١

[٩] الخصائص: (٢/ ٣٨٤)

[١٠] ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : (١/ ٢٢٧).

[١١] ينظر : النحو العربي: د. إبراهيم إبراهيم بركات : (١/ ١١٨).

[١٢] ينظر: الأصول في النحو (٢/ ٢٢٢).

[١٣] الجمل، للزجاجي: ٤٩.

[١٤] الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي: ٥٢. وينظر: الخصائص: (٣٨٤/٢).

[١٥] ينظر: الاصول في النحو: (١/ ٥٩- ٦١).

[١٦] ينظر: الجمل للزجاجي: ٥٤، شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: (٤١٣/١)، الإيضاح العضدي: ١٠١، الخصائص: (٣٨٥/٢).

[١٧] ينظر: الأصول في النحو: (٢/ ٢٢٨)، شرح كتاب سيبويه للرماني : تح:د.محمد شيبة: (٢١٥/١).

[١٨] ينظر: الأصول في النحو (٢/ ٢٢٢).

[١٩] ينظر: الأصول في النحو : (١٧٤/١)، شرح الرماني : بتحقيق : د. محمد شيبة: (١٧٩-١٨٠)، الإيضاح العضدي: ٦٣، اللمع في العربية، لابن جني: ٣١.

[٢٠] ينظر : أسرار العربية: أبو البركات ابن الأنباري: (٧٩-٨٢)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي: (٦/ ١٧٦-١٧٩)، شرح ابن عقيل : (٢/ ٧٧)، وتحقيقات نحوية: د. فاضل السامرائي: (٩٥-١٠٥)، وقضايا الرتبة في الجملة العربية من خلال ديوان ابن خفاجة الأندلسي (رسالة ماجستير): إعداد: حسين أحمد ضو: جامعة طرابلس- كلية الآداب/ ٢٠١٢-٢٠١٣: (٨٥-٨٦).

[٢١] الأصول في النحو: (١/ ١٧٤)، وينظر: الخصائص: (٢/ ٣٨٤)

[٢٢] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات ابن الانباري : (١/٢٠٣-٢٠٤).

[٢٣] ينظر: الحال في الجملة العربية (دراسة في النحو العربي) : د. فاخر هاشم الياسريّ: ٢٩٦.

[٢٤] الأصول في النحو: (١/ ٢١٥)

[٢٥] ينظر: الإيضاح العضدي: ٢٠٠.

[٢٦] ينظر : اللمع في العربية : ٦٢.

[٢٧] ينظر: الأصول في النحو : (٢/ ٢٢٢).

[٢٨] ينظر: الخصائص: (٢/ ٣٨٧).

[٢٩] الأصول في النحو : (٢/ ٢٢٢). و ينظر: الخصائص: (٢/ ٣٨٧).

[٣٠] الخصائص: (٢/ ٣٨٧)

[٣١] ينظر: الثابت والمتحرك في البنية النحوية للجملة العربية: د.حسن خميس الملخ: بحث منشور في مجلة عالم الفكر: ع٤ مج٥١، يونيو ٢٠٠٣، ص ٢٢٩.

[٣٢] ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش : (٢٣٩/١)

[٣٣] الحذف والتقدير في النحو العربي: د.علي أبو المكارم: ٢٠٠.

[٣٤] ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ابن هشام الأنصاري: تح: د. محيي الدين عبد الحميد: (٢/ ٦٩٢- ٧٠٠)

[٣٥] ينظر : الأصول في النحو : (٢٤٧/٢).

[٣٦] ينظر: الخصائص : (٣٦٢/٢).

[٣٧] ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي : د. طاهر سليمان حمودة: ١١٥.

[٣٨] الأصول في النحو: (٢/ ٢٥٤)

[٣٩] الخصائص: (٢/ ٣٦٢)

[٤٠] ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، د.طاهر سليمان حمودة : ١١٥، و الحذف والتقدير في النحو العربي: ٢١١، و قضايا الاسناد في الجملة العربية (رسالة ماجستير): علي كنعان بشير : كلية الآداب/جامعة الموصل، ٢٠٠٦م : (١٩٢-٢١١)، ظاهرة الحذف في النحو العربي : أبو شعيب برامو: بحث منشور في مجلة عالم الفكر/ الكويت، ع٣، مج٣٤، مارس ٢٠٠٦: ٤٧.

[٤١] ينظر: مغني اللبيب: (٢/ ٦٩٤)

[٤٢] الأصول في النحو: (١/ ٦٨).

[٤٣] المصدر نفسه.

[٤٤] شرح كتاب سيبويه: (٢/ ٤٦١).

[٤٥] الخصائص: (١/ ١٠٦).

[٤٦] ينظر: الحال في الجملة العربية: (٣٤٨- ٣٤٩)

[٤٧] الخصائص: (٢/ ٣٨٠).

[٤٨] ينظر: المصدر نفسه: (٢/ ٣٨١).

[٤٩] الحال في الجملة العربية: ٣٥٠.

[٥٠] الخصائص: (٢/ ٣٧٢ - ٣٧٣)

[٥١] ينظر: المصدر نفسه: (٢/ ٣٧٣).

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٦ – نيسان لسنة ٢٠٢١

(٥٢) الأصول في النحو (١/ ٣٢٩).
(٥٣) المصدر نفسه: (١/ ٣٢٩)، و ينظر: الإيضاح العضدي: (٢٢٨- ٢٢٩)، و اللمع في العربية: (١٠٨ – ١٠٩).
(٥٤) شرح كتاب سيبويه للرماني: تح: العريفي : ٢١٥.
(٥٥) ينظر: الكشاف، الزمخشري : (٢/ ٤٦١).
(٥٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني: تح: العريفي : ٢١٥.
(٥٧) ينظر: الحذف والتقدير في النحو العربي: ٢٠٦.
(٥٨)شرح كتاب سيبويه: (١/ ٢٧٨)
(٥٩) ينظر: الحذف والتقدير في النحو العربي: (٢٠٨-٢٠٩)
(٦٠) ينظر: مغني اللبيب: (٢/ ٦٩٤).
(٦١)الأصول في النحو: (١/ ٦٣)
(٦٢) المصدر نفسه.
(٦٣)المصدر نفسه: (١/ ٦٣)
(٦٤) المصدر نفسه.
(٦٥)اللمع في العربية: ٢٩.
(٦٦) شرح كتاب سيبويه للرماني: تح:د.محمد شيبة: (٣٧٤/١).
(٦٧)المصدر نفسه: (١/ ٣٧٨).
(٦٨) المصدر نفسه: (١/ ٤٩٨)
(٦٩) المصدر نفسه.
(٧٠) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: أبو اسحاق الزجاج: (٢/ ١٧١)
(٧١) ينظر: إعراب القرآن: أبو جعفر النحاس: (١/ ٢٦٧)
(٧٢)الأصول في النحو: (١/ ٣٣٣)
(٧٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: (٢/ ١٨٨)
(٧٤) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: (١/ ٣٢٧).
(٧٥) ينظر: اللمع في العربية: ١٠٦.
(٧٦) الخصائص: (٢/ ٢٧٩).
(٧٧) المصدر نفسه.
(٧٨) شرح كتاب سيبويه للرماني: تح: محمد شيبة: (٦٠١/٢).
(٧٩) ينظر: المصدر نفسه.
(٨٠) شرح كتاب سيبويه للرماني: تح: سيف العريفي: ١٠٦٦.
(٨١) ينظر: التعليل النحوي عند الرماني في شرحه لكتاب سيبويه: ٧٤٧.
(٨٢) الأصول في النحو: (١/ ٤٣١)
(٨٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: (٤/ ٢٣٧).
(٨٤) ينظر: الإيضاح العضدي: ٢٦٣، و اللمع في العربية: ١٨٤.
(٨٥) ينظر: التعليل النحوي عند الرماني في شرحه لكتاب سيبويه: ٧٤٧.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٦ – نيسان لسنة ٢٠٢١

(٨٦) ينظر: الأصول في النحو: (٢/ ٢٥٢)، و شرح كتاب سيبويه للسيرافي: (١/ ٣٧٤)، والتعليقة على كتاب سيبويه: (١/ ١١٤)، والخصائص: (٢/٣٨١).

(٨٧) ينظر: الأصول في النحو: (١/٦٨، و٢/ ١٩٤-١٩٥)، و شرح كتاب سيبويه للسيرافي: (١/٢٧٨و ٣٢٥، و٢/ ٤٦٩، و ٣/ ٢٦٤ – ٢٦٥)، والتعليقة على كتاب سيبويه: (١/ ٢١٥)، و شرح كتاب سيبويه للرماني : تح: سيف العريفي: (٩٤٩ – ٩٥٠)،شرح كتاب سيبويه للرماني: تح: د.المتولي الدميري:((١٤٥١، و ١٥٠١)، و الخصائص: (٢/ ٣٧٢، و٣٧٤).

المصادر:

١. أسرار العربية: المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة: الأولى،١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م

٢. الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ): المحقق: عبد الحسين الفتلي: الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، الطبعة الاولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٣. إعراب القرآن: أبو جعفر النَّحَّاس (المتوفى: ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.

٤. أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: د. فاضل مصطفى السّاقي، تقديم: د. تمام حسان، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ساعدت جامعة بغداد على نشره، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م.

٥. الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسيّ (٢٨٨ – ٣٧٧ هـ): المحقق: د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب – جامعة الرياض): الطبعة: الأولى، ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩ م.

٦. تحقيقات نحوية: د. فاضل السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر – عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.

٧. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، المؤلف: أبو حيان الأندلسي، المحقق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة: الأولى.

٨. التعليقة على كتاب سيبويه: المؤلف: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧هـ)، المحقق: د. عوض بن حمد القوزي (الأستاذ المشارك بكلية الآداب)، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٢ – المجلد ٤٦ – نيسان لسنة ٢٠٢١

٩. التعليل النحوي عند الرماني في شرحه لكتاب سيبويه دراسة وصفية تحليلية (أطروحة دكتوراه): إعداد: صالح بن مطلق بن سعد القرشي المالكي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة– المملكة العربية السعودية، ١٤٣٨هـ – ١٤٣٩هـ .
١٠. الثابت والمتحرك في البنية النحوية للجملة العربية: د.حسن خميس الملخ: بحث منشور في مجلة عالم الفكر: ع٤ مج٥١، يونيو ٢٠٠٣.
١١. الجمل، للزجاجي، اعتنى بتصحيحه وشرح ابياته : الشيخ ابن ابي شنب الاستاذ بكلية الادب بالجزائر ، مطبعة جول كربونل، الجزائر ، د.ت ، د.ط .
١٢. الحال في الجملة العربية (دراسة في النحو العربي) : د. فاخر هاشم الياسريّ، دار الحامد للنشر والتوزيع – عمان، الطبعة الاولى، ١٤٣٥هـ – ٢٠١٤م.
١٣. الحذف والتقدير في النحو العربي: د.علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة، الطبعة الاولى، ٢٠٠٧م.
١٤. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ): الهيئة المصرية العامة للكتاب: الطبعة: الرابعة.
١٥. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : ٧٦٩هـ): المحقق : محمد محيي الدين عبد الحميد: الناشر : دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه: الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م
١٦. شرح المفصل للزمخشري، المؤلف: أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ)، قدم له: د.إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.
١٧. شرح كتاب سيبويه [حُقِّق كأطروحة دكتوراه]: علي بن عيسى الرماني، تحقيق: المتولّي بن رمضان الدّميريّ، كلية اللغة العربية – جامعة الازهر، ١٤٠٢هـ.
١٨. شرح كتاب سيبويه [حُقِّق كأطروحة دكتوراه]، المؤلف: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (٣٨٤ هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم يوسف شيبة، إشراف: د. أحمد مكي الأنصاري، الناشر: جامعة: أم القرى – كلية اللغة العربية – المملكة العربية السعودية، ١٤١٤– ١٤١٥هـ.
١٩. شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: ٣٦٨ هـ)، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨ م.
٢٠. شرح كتاب سيبويه[حُقِّق كأطروحة دكتوراه]، المؤلف: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (٣٨٤ هـ)، تحقيق: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، إشراف: د. تركي بن سهو العتيبي، الناشر: جامعة: الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض – المملكة العربية السعودية، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٦ – نيسان لسنة ٢٠٢١

٢١.ظاهرة التقديم والتأخير في اللغة العربية : فضل الله النور علي: بحث منشور في جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا – مجلة العلوم والتقانة ، مج١٢ (٢) ، ٢٠١١م.
٢٢.ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي : د. طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع– الإسكندرية، ١٩٩٨م.
٢٣.ظاهرة الحذف في النحو العربي : أبو شعيب برامو: بحث منشور في مجلة عالم الفكر/ الكويت، ع٣، مج٣٤، مارس ٢٠٠٦.
٢٤.في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق) : د. خليل احمد عمايرة، عالم المعرفة – جدة ، الطبعة الاولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
٢٥.قضايا الاسناد في الجملة العربية (رسالة ماجستير): علي كنعان بشير : كلية الآداب/جامعة الموصل، ٢٠٠٦م
٢٦.قضايا الرتبة في الجملة العربية من خلال ديوان ابن خفاجة الأندلسي (رسالة ماجستير): إعداد: حسين أحمد ضو: جامعة طرابلس– كلية الآداب/ ٢٠١٢–٢٠١٣.
٢٧.الكتاب: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م.
٢٨.اللغة : ج. فندريس: ترجمة: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص: تقديم: فاطمة خليل: الناشر: المركز القومي للترجمة – القاهرة: الطبعة الاولى: ٢٠١٤م.
٢٩.اللغة العربية معناها ومبناها: د. تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء – المغرب، ١٩٩٤م.
٣٠.اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، المحقق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية – الكويت.
٣١.معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
٣٢.مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ابن هشام الأنصاري: تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية – صيدا – بيروت، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.
٣٣.الموقعيّة في النحو العربيّ (دراسة سياقية): د.حسين رفعت حسين، تقديم: د. تمام حسان، عالم الكتب– القاهرة، الطبعة الاولى، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٦م.
٣٤.النحو العربي: د. إبراهيم إبراهيم بركات، دار النشر للجامعات – القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.